

ECONOMIC ANALYSIS OF AGRICULTURAL INVESTMENT IN THE LIGHT OF THE MONETARY AND FISCAL AND TRADE POLICIES IN EGYPT

Abd El-dayem, M.A.

Agric,Economic Dept, fac.Of Agric.Mans.Univ.

تحليل اقتصادي للاستثمار الزراعي في ضوء السياسات النقدية والمالية والتجارية في مصر

محمد أحمد عبد الدايم أحمد صالح
قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة المنصورة

المخلص

يعتبر الاستثمار إيجابي محددات التنمية الاقتصادية حيث يعمل على تضيق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وزيادة القدرة التصديرية للعديد من السلع والخدمات في كافة قطاعات الاقتصاد القومي، ويعتبر الاستثمار الزراعي أحد أنماط الاستثمار القومي حيث يعمل على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في المقتصد الزراعي.

وتحدد قرارات الاستثمار بمجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في السياسة النقدية والمالية والتجارية والتي تشكل الإطار السياسي والقانوني والاقتصادي أو ما يعرف بالبيئة الاستثمارية التي تكون إما طاردة أو جاذبة للمستثمرين، وتكمن أهمية هذا البحث في وضع برنامج مقترح لتلك السياسات النقدية والمالية والتجارية لتحسين البيئة الاستثمارية الزراعية.

وتمثلت مشكلة البحث في ضعف السياسات الاقتصادية الكلية متمثلة في السياسات النقدية والمالية والتجارية والتي تتحكم في حجم الاستثمارات الزراعية، حيث لوحظ انخفاض حجم الاستثمارات القومية والزراعية بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لم تتجاوز نحو 14.40%، 0.50% على الترتيب عام 2013، كما اتضح أيضا انخفاض حجم الاستثمارات الزراعية بالنسبة لإجمالي حجم الاستثمار بنسبة لم تتجاوز 3.47% خلال نفس العام مما يعني ضعف تلك الاستثمارات الزراعية وعدم إمكانية تحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة عن طريقها.

وهدف البحث إلى دراسة الاستثمار الزراعي المصري في ضوء السياسات النقدية والمالية

والتجارية خلال الفترة (1995-2013)، وذلك من خلال ثلاثة محاور وهي:
المحور الأول: الوضع الراهن للاستثمار الزراعي المصري في ضوء السياسات النقدية والمالية والتجارية، من خلال دراسة كل من العلاقات الاستثمارية المختلفة، والمعايير الاقتصادية للحكم على كفاءة الاستثمارات الزراعية.

المحور الثاني: أثر السياسات النقدية والمالية والتجارية على الاستثمار الزراعي المصري وذلك من خلال دراسة بعض المؤشرات الخاصة بكل سياسة.

المحور الثالث: السياسات النقدية والمالية والتجارية المقترحة للنهوض بالاستثمار الزراعي المصري. واتضح من النتائج البحثية ضعف نسبة الاستثمار الزراعي مقارنة بإجمالي كل من الاستثمارات القومية و الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع الاستراتيجي، كما تبين كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي نتيجة تحسن الكفاءة الاقتصادية لتلك الاستثمارات، واتضح زيادة حجم الاستثمارات الزراعية بنسبة أكبر من زيادة عدد العمال بالقطاع الزراعي نظراً لهجرة تلك العمالة إلى القطاعات الأخرى نظراً لارتفاع الدخول المكتسبة من تلك القطاعات مقارنة بقطاع الزراعة.

كما تبين تأثر الاستثمار الزراعي في مصر بمجموعة من العوامل التي تؤثر على حجم هذا الاستثمار كالعوامل المرتبطة بالنظام السياسي والمؤسسي، والعوامل المرتبطة بالنظام القانوني والتشريعي، والعوامل المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية وهي السياسات النقدية من خلال معدل نمو عرض النقود، وسعر الفائدة على القروض الزراعية، ومعدل التضخم وكذلك السياسة المالية من خلال الإيرادات الضريبية، والدين العام المحلي، والانفاق الاستثماري الحكومي على المشاريع الاستثمارية المختلفة، وكذلك السياسة

التجارية من خلال سعر الصرف، ودرجة الإنفتاح الاقتصادي، وقد تم التوصل إلي أن أكثر تلك المتغيرات كان سعر الفائدة علي القروض الزراعية كمؤشر من مؤشرات السياسة النقدية، تلاه الدين العام المحلي، الاتفاق الاستثماري الحكومي كمؤشرين من مؤشرات السياسة المالية المدروسة، وقد تأكدت معنوية هذه الدالة إحصائيا. كما تبين منطقية إشارات المتغيرات المدروسة وفقا للمنطق الاقتصادي.

ووفقا للنتائج البحثية يوصي البحث من خلال مقترح للنهوض بالاستثمار الزراعي المصري في ضوء السياسات النقدية والمالية والتجارية، بما يلي:

- 1- زيادة الاستثمارات الزراعية في القطاع الزراعي نظرا لارتفاع الكفاءة الاقتصادية لتلك الاستثمارات.
 - 2- تفعيل دور السياسة النقدية باتباع سياسة نقدية توسعية الكمية أو النوعية منها بأدواتها لزيادة حجم الاستثمارات الزراعية.
 - 3- تفعيل دور السياسة المالية من خلال العمل علي زيادة الاتفاق الاستثماري الحكومي بجوانبه المختلفة أو تخفيض الضرائب مما يؤدي إلي زيادة حجم الاستثمار الزراعي.
 - 4- تفعيل دور السياسة التجارية متمثلة في سعر الصرف الأجنبي، بطريقة مباشرة تتمثل في أن تصبح الأصول المالية كالاسهم رخيصة للمستثمرين أو بطريقة غير مباشرة تتمثل في زيادة الصادرات الأمر الذي يؤدي لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات مما يؤدي إلي زيادة الاستثمارات.
 - 5- ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية. الثلاث لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة.
- المقدمة:-

يعتبر الاستثمار إحدى الوسائل الاقتصادية لتكوين رأس المال الثابت وذلك عن طريق كسب من الادخار العائلي والقموي وتحويله إلي أصول رأسمالية تساهم في زيادة الطاقة الانتاجية المتاحة بالاقتصاد القومي، ولذلك يعتبر الاستثمار إحدى محددات التنمية الاقتصادية حيث يعمل علي تضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وزيادة القدرة التصديرية للعديد من السلع والخدمات في كافة قطاعات الاقتصاد القومي. ويعتبر الاستثمار الزراعي أحد أنماط الاستثمار القومي حيث يعمل علي الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في المقتصد الزراعي، وتتوقف التنمية الزراعية في الاقتصاد القومي علي زيادة حجم تلك الاستثمارات الزراعية المتاحة وتوزيعها بطريقة تحقق زيادة ملموسة في معدل نمو الناتج الزراعي الذي يمد كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى بالمواد الخام اللازمة للإنتاج وتحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة في كافة القطاعات الاقتصادية.

وتتحدد قرارات الاستثمار بمجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية متمثلة في السياسة النقدية والمالية والتجارية والتي تشكل الإطار السياسي والقانوني والاقتصادي أو ما يعرف بالبيئة الاستثمارية التي تكون إما طاردة أو جاذبة للمستثمرين، ومن ثم فقد اهتمت مصر بتلك السياسات التي تشجع علي الاستثمار دعما لدور القطاع الخاص بتهيئة المناخ المناسب وإزالة المعوقات والعمل علي توسيع وتوزيع هيكل تلك الاستثمارات بصفة عامة والزراعية منها بصفة خاصة حتي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه علي الرغم من الاجراءات التي تتخذها الدولة تجاه تلك السياسات لتحسين البيئة الاستثمارية، إلا أن متوسط قيمة الاستثمارات الإجمالية والزراعية قدرت بنحو 123.72 مليار جنيه، 7.11 مليار جنيه علي الترتيب خلال الفترة (1995-2013)، أو ما يمثل نحو 20.07%، 1.33% علي الترتيب من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة المذكورة، مما يعني ضعف تلك الاستثمارات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي ولقد ظهر ذلك واضحا عام 2013 حيث لم تتجاوز نسبة الاستثمارات الزراعية نحو 0.50% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، مما يستلزم معه النظر بعين الاعتبار تطوير تلك السياسات النقدية والمالية والتجارية باعتبارها من أكثر العوامل المحددة للاستثمار الزراعي حتي يمكن تحسين البيئة الاستثمارية الزراعية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ضعف السياسات الاقتصادية الكلية متمثلة في السياسات النقدية والمالية والتجارية والتي تتحكم في حجم الاستثمارات الزراعية، وعدم قدرتها علي زيادة تلك الاستثمارات لتحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة، حيث لوحظ انخفاض حجم الاستثمارات القومية والزراعية بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لم تتجاوز نحو 14.40%، 0.50% علي الترتيب عام 2013، كما لوحظ أيضا

انخفاض حجم الاستثمارات الزراعية بالنسبة لإجمالي حجم الاستثمار بنسبة لم تتجاوز 3.47% خلال نفس العام مما يعني ضعف تلك الاستثمارات الزراعية، الأمر الذي أثار اهتمام الباحث لإجراء هذا البحث. هدف البحث:

يستهدف هذا البحث دراسة الاستثمار الزراعي المصري في ضوء السياسات الاقتصادية الكلية والتي تتمثل في السياسات النقدية والمالية والتجارية خلال الفترة (1995-2013)، وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الوضع الراهن للاستثمار الزراعي المصري في ضوء السياسات النقدية والمالية والتجارية، من خلال تقدير بعض العلاقات الاستثمارية المختلفة، وكذا بعض المعايير الاقتصادية للتعرف والحكم على كفاءة الاستثمارات الزراعية.

المحور الثاني: أثر السياسات النقدية والمالية والتجارية على الاستثمار الزراعي المصري وذلك من خلال دراسة بعض المؤشرات الخاصة بكل سياسة.

المحور الثالث: السياسات النقدية والمالية والتجارية المقترحة للنهوض بالاستثمار الزراعي المصري.

الأسلوب البحثي ومنهج الدراسة

اعتمد البحث على استخدام الطريقتين الاستقرائية والإحصائية في وصف وتحليل بيانات الدراسة وفي تقدير العلاقة الاتجاهية واختيار أفضل النماذج الممثلة للمتغيرات الاقتصادية التي تمت دراستها بناء على الأسس الاقتصادية المختلفة خلال فترة الدراسة، كما تم استخدام بعض المعايير الاقتصادية للحكم على كفاءة الاستثمارات الزراعية وهي معدل الاستثمار، العائد على الاستثمار، مضاعف الاستثمار، معامل التوطن، معامل التكتيف الرأسمالي، وأخيرا المعدل الحدي لرأس المال. مصادر البيانات:

استلزم إتمام البحث الرجوع إلى الكثير من المراجع والبيانات الإحصائية المنشورة بمطبوعات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومطبوعات ونشرات وزارة التخطيط، بجانب اعتماد البحث في إطاره النظري والتحليلي على العديد من المراجع العلمية متمثلة في الكتب والدوريات العلمية العربية والأجنبية، بجانب العديد من البحوث والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع البحث.

النتائج البحثية ومناقشتها

المحور الأول: الوضع الراهن للاستثمار الزراعي المصري في ضوء السياسات النقدية والمالية والتجارية. يمكن التعرف على الوضع الراهن للاستثمار الزراعي المصري من خلال ما يلي:

أولا: العلاقات الاستثمارية المختلفة.

1- العلاقة بين الاستثمار القومي والزراعي للقطاع العام:

تبين من استعراض الجدول (1) خلال الفترة (1995-2013) أن الاستثمار القومي للقطاع العام قد تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 29.89 مليار جنيه عام 1995، وحد أقصى قدر بنحو 105.09 مليار جنيه عام 2010 بنسبة زيادة قدرها حوالي 251.63% مقارنة بعام 1995، وقد قدر المتوسط السنوي لهذا المتغير بنحو 56.14 مليار جنيه خلال نفس الفترة.

وبدراسة معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور هذا المتغير خلال نفس الفترة المذكورة (جدول 2)، تبين أنه قد ترايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 7%، وقد تأكدت معنوية تلك القيمة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 81% من معدل هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي 19% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

وبالنسبة للاستثمار الزراعي للقطاع العام فإنه تبين من دراسة نفس الجدول (1) خلال نفس الفترة، أنه قد تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 1.86 مليار جنيه عام 1995، وحد أقصى قدر بنحو 4.35 مليار جنيه عام 1998 بنسبة زيادة قدرها حوالي 133.51% مقارنة بعام 1995، وقد قدر المتوسط السنوي لهذا المتغير نحو 3 مليار جنيه خلال نفس الفترة.

وبدراسة معدلات الاتجاه الزمني العام لتطور هذا المتغير خلال نفس الفترة المذكورة (جدول 2)، تبين أن قد تزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 0.4%، ولم تثبت معنوية تلك الزيادة لذلك المتغير مما يدل على ثبات النسبي لهذا المتغير حول المتوسط الصلبي السابق الإشارة إليه.

وبدراسة العلاقة بين الاستثمار القومي والزراعي في القطاع العام، يتضح من دراسة الجدول (1) خلال نفس الفترة، أن نسبة الاستثمار الزراعي العام من الاستثمار القومي العام تراوحت بين حد أدنى قدر بنحو 2.70% عام 2009، وحد أقصى قدر بنحو 11.59% عام 1999 بنسبة انخفاض قدرها حوالي 76.73% مقارنة بعام 1995، كما لوحظ انخفاض تلك النسبة خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة حيث لم تتجاوز نحو 3.08% عام 2013، مما يدل على ضعف تلك النسبة بالرغم من الأهمية الاقتصادية للقطاع الزراعي وقدرته على إمداد باقي القطاعات الاقتصادية باحتياجاتها من المواد الخام اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة.

2- العلاقة بين الاستثمار القومي والزراعي للقطاع الخاص

تبين من دراسة الجدول (1) خلال الفترة (1995-2013)، أن الاستثمار القومي للقطاع الخاص قد تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 16.14 مليار جنيه عام 1995، وحد أقصى قدر بنحو 153.52 مليار جنيه عام 2012 بنسبة زيادة قدرها حوالي 851.49% مقارنة بعام 1995، وقد قدر متوسط هذا المتغير بنحو 67.59 مليار جنيه خلال نفس الفترة.

وبدراسة معدلات الاتجاه الزمني العام لتطور هذا المتغير خلال نفس الفترة المذكورة (جدول 2)، تبين أنه قد تزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 13%، وقد تأكدت معنوية تلك القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 93% من معدل هذا التزايد تعزى إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزى 7% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

كما تبين من دراسة الجدول (1) خلال نفس الفترة، أن الاستثمار الزراعي للقطاع الخاص قد تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 1.52 مليار جنيه عام 1995، وحد أقصى قدر بنحو 5.90 مليار جنيه عام 2002 بنسبة زيادة قدرها حوالي 288.54% مقارنة بعام 1995، وقد قدر متوسط هذا المتغير بنحو 4.11 مليار جنيه خلال نفس الفترة، وبدراسة معدلات الاتجاه الزمني العام لتطور هذا المتغير خلال نفس الفترة المذكورة (جدول 2)، تبين أنه قد تزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 3%، هذا ولم تثبت معنوية تلك القيمة إحصائياً مما يدل على الثبات النسبي لذلك المتغير حول المتوسط السنوي السابق الإشارة إليه.

وبدراسة العلاقة بين الاستثمار القومي والزراعي في القطاع الخاص، يتضح من دراسة الجدول (1) خلال نفس الفترة، أن نسبة الاستثمار الزراعي الخاص من الاستثمار القومي الخاص تراوحت بين حد أدنى قدر بنحو 1.76% عام 2012، وحد أقصى قدر بنحو 18.52% عام 2002 بنسبة انخفاض قدرها حوالي 90.51% مقارنة بعام 2002، كما يتضح انخفاض تلك النسبة خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وأخيراً فإنه يتبين أن متوسط تلك النسبة لم يتجاوز نحو 7.57% خلال فترة الدراسة، مما يدل على ضعف الحوافز المقدمة لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار بقطاع الزراعة كضعف البنية التحتية اللازمة لهذا الاستثمار، أو بعض السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة مما يتطلب معه بذل مزيد من الجهد نحو تشجيع الاستثمار الزراعي بتقديم الحوافز الاستثمارية وتهيئة البنية التحتية سواء الموسمية أو الاقتصادية أو التشريعية للاستثمار في هذا القطاع.

3- العلاقة بين الاستثمار القومي والزراعي الإجمالي

وتبين من دراسة الجدول (1) أن الاستثمار القومي الإجمالي خلال الفترة (1995-2013)، قد تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 46.02 مليار جنيه عامي 1995، 1999 وحد أقصى قدر بنحو 246.07 مليار جنيه عام 2012 بنسبة زيادة قدرها حوالي 434.68% مقارنة بعامي 1995، 1999، وقد قدر متوسط هذا المتغير بنحو 123.72 مليار جنيه خلال نفس الفترة.

وبدراسة معدلات الاتجاه الزمني العام لتطور ذلك المتغير خلال نفس الفترة المذكورة (جدول 2)، تبين تزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 10%، وقد تأكدت معنوية تلك القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 91% من معدل هذا التزايد تعزى إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزى 9% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

جدول رقم (1) الاستثمارات القومية والزراعية والناتج المحلي الإجمالي والزراعي ونسب كل منهما إلى الآخر خلال الفترة (1995-2013).

السنوات	الاستثمار القومي (مليار جنيه)			الاستثمار الزراعي (مليار جنيه)			نسبة الاستثمار الزراعي للاستثمار القومي (%)	نسبة الاستثمار الزراعي للناتج المحلي الزراعي (%)	نسبة الاستثمار القومي للناتج المحلي الزراعي (%)	نسبة الاستثمار الزراعي للناتج المحلي الإجمالي (%)
	الإجمالي	القطاع الخاص	القطاع العام	الإجمالي	القطاع الخاص	القطاع العام				
1995	29.89	16.14	46.02	1.86	1.52	3.38	6.23	9.41	7.35	10.55
1996	34.19	20.70	54.89	2.07	2.41	4.48	6.06	11.65	8.17	12.13
1997	40.26	28.22	68.48	2.47	2.72	5.19	6.13	9.65	7.58	12.40
1998	40.66	20.69	61.35	4.35	3.81	8.16	10.70	18.40	13.30	17.87
1999	33.59	30.43	64.02	3.90	4.52	8.42	11.59	14.87	13.15	17.20
2000	33.54	30.91	64.45	3.21	4.92	8.13	9.58	15.92	12.62	15.39
2001	31.37	32.21	63.58	2.89	5.31	8.20	9.21	16.48	12.89	14.89
2002	35.67	31.85	67.51	3.70	5.90	9.59	10.36	18.52	14.21	32.68
2003	34.46	33.65	68.10	3.22	3.18	6.40	9.35	9.46	9.40	15.12
2004	42.46	37.10	79.56	3.56	4.00	7.56	8.38	10.78	9.50	13.16
2005	50.04	48.42	96.46	3.17	4.25	7.42	6.34	9.16	7.89	11.59
2006	49.42	66.33	115.74	2.80	5.24	8.04	5.67	7.91	6.95	8.95
2007	58.04	97.30	155.34	2.43	5.36	7.79	4.19	5.51	5.02	7.52
2008	70.45	129.08	199.53	2.85	5.22	8.07	4.04	4.05	4.05	6.04
2009	101.66	95.48	197.14	2.74	4.12	6.86	2.70	4.31	3.48	4.64
2010	105.09	126.74	231.83	2.88	3.87	6.74	2.74	3.05	2.91	4.07
2011	87.39	141.68	229.07	3.28	3.56	6.83	3.75	2.51	2.98	3.50
2012	92.55	153.52	246.07	2.67	2.70	5.37	2.89	1.76	2.18	2.05
2013	95.90	145.71	241.61	2.95	5.43	8.38	3.08	3.73	3.47	2.88
المتوسط	56.14	67.59	123.72	3.00	4.11	7.11	5.79	7.57	6.63	9.00

المصدر: جمعت وصنفت بواسطة الباحث من: وزارة التخطيط المصرية.

جدول رقم (2) معادلات الاتجاه الزمني العام ومعدلات النمو السنوية لمتغيرات الاستثمار القومي والزراعي بمصر خلال الفترة (1995-2013)

م	المتغيرات	بيان	المعادلة	R ²	F	المتوسط	معدل النمو السنوي %
1	الاستثمار القومي (مليار جنيه)	العام	$LN \hat{Y}_t = 3.21 + 0.07 X_t$ (33.71)** (8.61)**	0.81	(74.06)**	56.14	7
		الخاص	$LN \hat{Y}_t = 2.64 + 0.13 X_t$ (26.93)** (15.23)**	0.93	(232.08)**	67.59	13
		الإجمالي	$LN \hat{Y}_t = 3.64 + 0.1 X_t$ (41.28)** (13.08)**	0.91	(171.01)**	123.72	10
2	الاستثمار الزراعي (مليار جنيه)	العام	$LN \hat{Y}_t = 1.04 + 0.004 X_t$ (10.24)** (0.47) ^{N.S}	0.01	(0.22) ^{N.S}	3	0.4
		الخاص	$LN \hat{Y}_t = 1.11 + 0.03 X_t$ (7.13)** (1.82) ^{N.S}	0.16	(3.31) ^{N.S}	4.11	3
		الإجمالي	$LN \hat{Y}_t = 1.78 + 0.02 X_t$ (14.95)** (1.51)**	0.12	(2.29) ^{N.S}	7.11	2
3	النتج المحلي (مليار جنيه)	الإجمالي	$LN \hat{Y}_t = 5.03 + 0.12 X_t$ (104.51)** (29.03)**	0.98	(842.78)**	655	12
		الزراعي	$LN \hat{Y}_t = 3.15 + 0.12 X_t$ (23.79)** (10.24)**	0.86	(104.75)**	99.74	12

حيث $LN \hat{Y}_t =$ اللوغاريتم الطبيعي للقيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة (t)، $X_t =$ متغير الزمن حيث $t = 1, 2, \dots, 19$ ، $R^2 =$ معامل التحديد.
 F = قيمة F المصوبة. N.S: غير معنوي، (**): معنوية عند مستوى معنوية 0.01.
 القيم بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تمثل قيمة (t) المحسوبة.
 المصدر: صحت بواسطة الباحث. من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.

كما تبين من دراسة الجدول (1) خلال الفترة (1995-2013) أن الاستثمار الزراعي الإجمالي، قد تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 3.38 مليار جنيه عام 1995، وحد أقصى قدر بنحو 9.59 مليار جنيه عام 2002 بنسبة زيادة قدرها حوالي 183.71% مقارنة بعام 1995، وقد قدر متوسط ذلك المتغير بنحو 7.11 مليار جنيه خلال نفس الفترة.
 ودراسة معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور هذا المتغير خلال نفس الفترة المذكورة (جدول 2)، تبين أنه قد تزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 2%، وهذا ولم تثبت معنوية تلك القيمة إحصائياً مما يدل على الثبات النسبي لذلك المتغير حول المتوسط السنوي السابق الإشارة إليه.
 ودراسة العلاقة بين الاستثمار القومي والزراعي الإجمالي، يتضح من دراسة الجدول (1) خلال نفس الفترة، أن نسبة الاستثمار الزراعي الإجمالي من الاستثمار القومي الإجمالي تراوحت بين حد أدنى قدر بنحو 2.18% عام 2012، وحد أقصى قدر بنحو 14.21% عام 2002 بنسبة انخفاض قدرت بنحو

84.64% مقارنة بعام 2002، كما اتضح انخفاض تلك النسبة خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وأخيرا اتضح ان متوسط تلك النسبة لم يتجاوز نحو 6.63% خلال فترة الدراسة، مما يدل علي ضعف الاستثمار الزراعي مقارنة بالاستثمار القومي بالرغم من أهمية قطاع الزراعة مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية نتيجة ضعف جدوي بعض السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، مما يتطلب معه بذل مزيد من الجهد نحو اصلاح تلك السياسات الاقتصادية الكلية من خلال رؤية شاملة مراعي التنسيق فيما بينها.

4- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والزراعي

تبين من دراسة للجدول (1) خلال الفترة (1995-2013) ان الناتج المحلي الإجمالي قد تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 191.01 مليار جنيه عام 1995، وحد أقصى قدر بنحو 1677.35 مليار جنيه عام 2012 بنسبة زيادة قدرها حوالي 778.15% مقارنة بعام 1995، وقد قدر متوسط هذا المتغير بنحو 655 مليار جنيه خلال نفس الفترة المذكورة.

وبدراسة معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور ذلك المتغير خلال نفس الفترة المذكورة (جدول 2)، تبين تزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 12%، وقد تأكدت معنوية تلك القيمة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 98% من معدل هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 2% من هذه التغيرات إلي عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

كما تبين من دراسة للجدول (1) خلال نفس الفترة، ان الناتج المحلي الزراعي قد تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 29.36 مليار جنيه عام 2002، وحد أقصى قدر بنحو 290.74 مليار جنيه عام 2012 بنسبة زيادة قدرها حوالي 890.27% مقارنة بعام 2002، وقد قدر متوسط هذا المتغير بنحو 99.74 مليار جنيه خلال نفس الفترة المذكورة.

وبدراسة معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور هذا المتغير خلال نفس الفترة المذكورة (جدول 2)، تبين تزايد بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 12%، وقد تأكدت معنوية تلك القيمة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 86% من معدل هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 14% من هذه التغيرات إلي عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة.

وبدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والزراعي، يتضح من دراسة الجدول (1) خلال نفس الفترة، أن نسبة الناتج المحلي الزراعي للناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين حد أدنى قدر بنحو 8.28% عام 2002، وحد أقصى قدر بنحو 17.35% عام 2012 بنسبة زيادة قدرها حوالي 109.48% مقارنة بعام 2002، كما اتضح انخفاض تلك النسبة خلال عام 2013 حيث لم تتجاوز نحو 17.33%، وأخيرا اتضح ان متوسط تلك النسبة لم تتجاوز نحو 14.80% خلال فترة الدراسة، مما يدل علي انخفاض الناتج المحلي الزراعي اي انخفاض القيم للمضاقاة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في القطاع الزراعي.

5- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار القومي

بدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار القومي، وبدراسة الجدول (1) خلال الفترة (1995-2013)، تبين أن نسبة الاستثمار القومي للناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين حد أدنى قدر بنحو 14.40% عام 2013، وحد أقصى قدر بنحو 27.72% عام 1997 بنسبة انخفاض قدرها حوالي 48.04% مقارنة بعام 1997، وأخيرا اتضح ان متوسط تلك النسبة لم تتجاوز نحو 20.07% خلال فترة الدراسة، مما يؤكد علي انخفاض نسبة الاستثمار القومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

6- العلاقة بين الناتج المحلي الزراعي والاستثمار الزراعي

بدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الزراعي والاستثمار الزراعي، وبدراسة الجدول (1) خلال الفترة (1995-2013)، تبين أن نسبة الاستثمار الزراعي للناتج المحلي الزراعي تراوحت بين حد أدنى قدر بنحو 2.05% عام 2012، وحد أقصى قدر بنحو 32.68% عام 2002 بنسبة انخفاض قدرها حوالي 93.72% مقارنة بعام 2002، وأخيرا اتضح ان متوسط تلك النسبة لم تتجاوز نحو 9% خلال فترة الدراسة، مما يؤكد علي انخفاض نسبة الاستثمار الزراعي بالنسبة للناتج المحلي الزراعي.

7- العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الزراعي

بدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الزراعي، وبدراسة الجدول (1) خلال الفترة (1995-2013)، تبين أن نسبة الاستثمار الزراعي للناتج المحلي الزراعي تراوحت بين حد أدنى قدر بنحو 0.36% عام 2012، وحد أقصى قدر بنحو 3.06% عام 1998 بنسبة انخفاض قدرها حوالي 88.36% مقارنة بعام 1998، وأخيراً اتضح أن متوسط تلك النسبة لم تتجاوز نحو 1.33% خلال فترة الدراسة، مما يؤكد على انخفاض نسبة الاستثمار الزراعي بالنسبة للناتج المحلي الزراعي. ثانياً: المعايير الاقتصادية للحكم على كفاءة الاستثمارات الزراعية في مصر . تستخدم بعض المعايير الاقتصادية المختلفة لقياس كفاءة الاستثمارات الزراعية في مصر ومنها:

1- معدل الاستثمار Investment Rate

ويشير هذا المعيار إلى حجم الاستثمار اللازم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن الحصول على هذا المعيار بقسمة حجم الاستثمار على حجم الناتج المحلي الإجمالي لها، وكلما انخفضت قيمة هذا المعدل عن الواحد الصحيح كلما زادت كفاءة الاستثمار والعكس صحيح، ومن ثم يمكن تقدير والحكم على كفاءة كل من:

أ- معدل الاستثمار الزراعي: ويمكن الحصول عليه بقسمة حجم الاستثمارات الزراعية على حجم الناتج المحلي الزراعي، وقد تبين من دراسة الجدول رقم (3) خلال الفترة (1995-2013)، أنه قد تراوح بين حد أدنى 0.02 عام 2012 وحد أقصى قدر بنحو 0.33 عام 2002 بنسبة انخفاض قدرته بنحو 93.72% مقارنة بعام 2002. بانحراف معياري قدر بنحو 0.07 ومتوسط قدر بنحو 0.09 خلال نفس الفترة المذكورة، وقد تبين أن هذا المعدل أقل من الواحد الصحيح مما يدل على كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي، ويعني هذا انخفاض قيمة الاستثمارات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج الزراعي.

ب- معدل الاستثمار الإجمالي: ويمكن الحصول عليه بقسمة حجم الاستثمارات الإجمالية على حجم الناتج المحلي الإجمالي، وقد تبين من دراسة نفس الجدول السابق خلال نفس الفترة المذكورة، أنه تراوح بين حد أدنى 0.14 عام 2013 وحد أقصى قدر بنحو 0.28 عام 1997 بنسبة انخفاض قدرته بنحو 48.04% مقارنة بعام 1997. بانحراف معياري قدر بنحو 0.03 ومتوسط قدر بنحو 0.20 خلال نفس الفترة المذكورة، وقد تبين أن هذا المعدل أقل من الواحد الصحيح مما يدل على كفاءة الاستثمار الإجمالي، ويعني هذا انخفاض قيمة إجمالي الاستثمارات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي.

2- لعائد على الاستثمار (إنتاجية رأس المال) (عائد الجنيه المستثمر) Return Investor pound

ويشير هذا المعيار إلى قيمة الناتج المتولد من وحدة واحدة من الاستثمار ويمكن الحصول على هذا المعيار بقسمة حجم الناتج المحلي الإجمالي على حجم الاستثمار، وكلما ارتفعت قيمة هذا المعدل عن الواحد الصحيح كلما زادت كفاءة الاستثمار والعكس صحيح، ومن ثم فإنه يمكن تقدير والحكم على كفاءة كل من:

أ- العائد على الاستثمار الزراعي: ويمكن الحصول عليه بقسمة حجم الناتج المحلي الزراعي على حجم الاستثمارات الزراعية، وقد تبين من دراسة الجدول رقم (3) خلال الفترة (1995-2013)، أنه قد تراوح بين حد أدنى 3.06 عام 2002 وحد أقصى قدر بنحو 48.72 عام 2012 بنسبة زيادة قدرته بنحو 1492.04% مقارنة بعام 2002. بانحراف معياري قدر بنحو 12.03 ومتوسط قدر بنحو 11.12 خلال نفس الفترة المذكورة، وقد تبين أن هذا المعدل أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي، أو ما يعني ارتفاع قيمة الناتج المتولد من استثمار وحدة واحدة وذلك في القطاع الزراعي.

ب- معدل الاستثمار الإجمالي: ويمكن الحصول عليه بقسمة حجم الناتج المحلي الإجمالي، على حجم الاستثمارات الإجمالية، وقد تبين من دراسة نفس الجدول السابق خلال نفس الفترة المذكورة، أنه قد تراوح بين حد أدنى 3.61 عام 1997 وحد أقصى قدر بنحو 6.94 عام 2013 بنسبة زيادة قدرته بنحو 92.45% مقارنة بعام 1997. بانحراف معياري قدر بنحو 0.82 ومتوسط قدر بنحو 4.98 خلال نفس الفترة المذكورة، وقد تبين أن هذا المعدل أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على كفاءة الاستثمار الإجمالي، أو ما يعني ارتفاع قيمة الناتج المتولد من استثمار وحدة واحدة من الناتج المحلي.

جدول رقم (3) يوضح المعايير الاقتصادية للحكم علي كفاءة الاستثمارات في مصر خلال الفترة (1995-2013). (%)

البيان السنوات	معدل الاستثمار		العائد علي الاستثمار		مضاعف الاستثمار		معامل التوطن للاستثمارات		معامل التكاليف الرأسمالي (التوظيف)		المعدل الحدي (لرأس المال)	
	الزراعي	الإجمالي	الزراعي	الإجمالي	الزراعي	الإجمالي	الزراعي	الإجمالي	الزراعي	الإجمالي	الزراعي	الإجمالي
1995	0.11	0.24	9.48	4.15	22.38	4.67	0.44	702.70	3000.08	0.04	0.21	
1996	0.12	0.26	8.24	3.90	4.46	2.61	0.47	944.48	3468.45	0.22	0.38	
1997	0.12	0.28	8.07	3.61	6.94	2.42	0.45	1077.22	4189.97	0.14	0.41	
1998	0.18	0.23	5.60	4.35	1.27	-2.77	0.78	1663.40	3655.18	0.79	-0.36	
1999	0.17	0.23	5.81	4.41	12.54	5.91	0.76	1688.89	3675.52	0.08	0.17	
2000	0.15	0.20	6.50	4.90	-13.69	77.87	0.75	1604.56	3583.67	-0.07	0.01	
2001	0.15	0.19	6.72	5.23	34.80	-19.47	0.78	1601.35	3542.16	0.03	-0.05	
2002	0.33	0.19	3.06	5.25	-18.41	5.60	1.72	1861.73	3713.71	-0.05	0.18	
2003	0.15	0.17	6.61	5.74	-4.07	60.95	0.87	1230.04	3649.88	-0.25	0.02	
2004	0.13	0.17	7.60	5.74	13.07	5.74	0.75	1430.27	4161.75	0.08	0.17	
2005	0.12	0.19	8.63	5.25	-47.40	2.97	0.61	1375.38	4879.92	-0.02	0.34	
2006	0.09	0.20	11.17	5.02	41.39	3.87	0.45	1473.22	5679.98	0.02	0.26	
2007	0.08	0.19	13.30	5.22	-54.72	5.79	0.39	1418.39	7073.86	-0.02	0.17	
2008	0.06	0.23	16.56	4.29	106.71	1.02	0.26	1451.37	8776.54	0.01	0.98	
2009	0.05	0.20	21.56	5.04	-11.81	-57.87	0.23	1210.28	8488.15	-0.08	-0.02	
2010	0.04	0.20	24.58	4.96	-149.17	4.51	0.20	1165.82	10192.45	-0.01	0.22	
2011	0.04	0.17	28.55	5.72	324.38	-57.71	0.20	1064.77	9831.18	0.00	-0.02	
2012	0.02	0.16	48.72	6.13	-45.48	11.68	0.13	772.54	10466.53	-0.02	0.09	
2013	0.03	0.14	34.68	6.94	9.65	-37.89	0.20	1170.52	9670.29	0.10	-0.03	
المتوسط	0.09	0.20	11.12	4.98	12.25	1.05	0.45	1271.39	5320.66	0.05	0.17	

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من : 1- وزارة التخطيط المصرية

ويلاحظ ان العقد علي الاستثمار هو مقلوب معدل الاستثمار، كما يلاحظ تطابق النتائج بين المعدلين خلال نفس الفترة المذكورة

3- مضاعف الاستثمار Investment Multiplier

ويشير هذا المعيار إلي مقدار التغير في قيمة الناتج المتولد عن تغير الاستثمار بوحدة واحدة، أو هو الزيادة النهائية في الناتج المتولدة عن زيادة الاستثمار، حيث أن كل انفاق استثماري يولد دخلا أكبر، كما ان الناتج الناشئ عن الاستثمار يؤدي لزيادة الانفاق الاستهلاكي وفقا للميل الحدي للاستهلاك وبالتالي يؤدي لزيادة للناتج، ويمكن الحصول علي هذا المعيار بقسمة التغير في حجم الناتج المحلي علي التغير في حجم الاستثمار، وكلما ارتفعت قيمة هذا المعدل عن الواحد الصحيح كلما زادت كفاءة الاستثمار والعكس صحيح، ومن ثم يمكن تقدير والحكم علي كفاءة كل من:

أ- مضاعف الاستثمار الزراعي: ويمكن الحصول عليه بقسمة التغير في حجم الناتج المحلي الزراعي علي التغير في حجم الاستثمارات الزراعية، وقد تبين من دراسة الجدول رقم (3) خلال الفترة (1995-2013)، أنه تراوح بين حد أدنى (149.17) عام 2010 وحد أقصى قدر بنحو 324.38 عام 2011 بنسبة زيادة قدرت بنحو 117.46% مقارنة بعام 2010. بانحراف معياري قدر بنحو 90.65 ومتوسط قدر بنحو 12.25 خلال نفس الفترة المذكورة، وقد تبين أن هذا المعدل أكبر من الواحد الصحيح مما يدل علي كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي.

ويرجع ارتفاع قيمة مضاعف الاستثمار الزراعي عام 2011 إلي أن التغير في الاستثمار الزراعي كان منخفضا جدا حيث قدر بنحو 0.09 خلال نفس العام مما يؤدي لارتفاع قيمة هذا المضاعف. ب- مضاعف الاستثمار الإجمالي: ويمكن الحصول عليه بقسمة التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي علي التغير في حجم الاستثمارات الإجمالية، وقد تبين من دراسة نفس الجدول السابق خلال نفس الفترة المذكورة، أنه تراوح بين حد أدنى (57.87) عام 2009 وحد أقصى قدر بنحو 77.87 عام 2000 بنسبة انخفاض قدرت بنحو 25.68% مقارنة بعام 2000. بانحراف معياري قدر بنحو 32.15 ومتوسط قدر بنحو 1.05 خلال نفس الفترة المذكورة، وقد تبين أن هذا المعدل أكبر من الواحد الصحيح مما يدل علي كفاءة الاستثمار الإجمالي.

ويرجع انخفاض قيمة مضاعف الاستثمار الإجمالي عام 2011 إلي تراجع التغير في الاستثمار الإجمالي حيث قدر بنحو (2.76) خلال نفس العام مما يؤدي لانخفاض قيمة هذا المضاعف.

4- المعدل الحدي لرأس المال

ويشير هذا المعيار إلي ما تحتاجه الوحدة الإضافية من وحدة رأس المال، حيث يشير إلي التوزيع الأمثل للموارد بين القطاعات، ويمكن الحصول علي هذا المعيار بقسمة التغير في حجم الاستثمار علي التغير في قيمة الناتج المحلي، وكلما انخفض هذا المعدل عن الواحد الصحيح دل ذلك علي أن الإنتاج الحدي للقطاع المستثمر فيه يحتاج لوحدة أقل من رأس المال نتيجة تحسن الكفاءة الاقتصادية سواء الفنية أو الإنتاجية للاستثمارات. وينقسم إلي:

- المعدل الحدي لرأس المال في القطاع الزراعي: ويمكن الحصول عليه بقسمة التغير في حجم الاستثمارات الزراعية علي التغير في حجم الناتج المحلي الزراعي، وقد تبين من دراسة الجدول رقم (3) خلال الفترة (1995-2013)، أنه تراوح بين حد أدنى (0.25) عام 2003 وحد أقصى قدر بنحو 0.79 عام 1998 بنسبة انخفاض قدرت بنحو 68.35% مقارنة بعام 1998. بانحراف معياري قدر بنحو 0.20 ومتوسط قدر بنحو 0.05 خلال نفس الفترة المذكورة، وقد تبين أن هذا المعدل أقل من الواحد الصحيح مما يدل علي كفاءة الاستثمار في القطاع الزراعي وبالتالي تحسن الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات الزراعية. وترجع الإشارة السالبة لذلك المعدل إلي أن التغير في الاستثمار الزراعي كان سلبا نتيجة لانخفاض المستمر في قيمة ذلك الاستثمار الزراعي.

- المعدل الحدي لرأس المال الإجمالي: ويمكن الحصول عليه بقسمة التغير في حجم الاستثمارات الإجمالية علي التغير في حجم الناتج المحلي الإجمالي، وقد تبين من دراسة نفس الجدول السابق خلال نفس الفترة المذكورة، أنه تراوح بين حد أدنى (0.36) عام 1998 وحد أقصى قدر بنحو 0.98 عام 2008 بنسبة زيادة قدرت بنحو 172.22% مقارنة بعام 1998. بانحراف معياري قدر بنحو 0.27 ومتوسط قدر بنحو 0.17 خلال نفس الفترة المذكورة، وقد تبين أن هذا المعدل أقل من الواحد الصحيح مما يدل علي كفاءة الاستثمار الإجمالي وبالتالي تحسن الكفاءة الاقتصادية لتلك الاستثمارات الإجمالية.

وترجع الإشارة السالبة لذلك المعدل في بعض سنوات الدراسة إلى أن التغير في الاستثمار القومي كان سلباً خلال تلك السنوات نتيجة لانخفاض قيمة تلك الاستثمار القومية خلال تلك السنوات.

5- معامل التوطن Coefficient of Endemism

ويشير هذا المعيار إلى مدى مساهمة القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الاستثمارات الزراعية، ويمكن الحصول على هذا المعيار من خلال المعادلة التالية:

$$\text{قيمة الاستثمار الزراعي} \div \text{قيمة الناتج المحلي الزراعي} = \text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}$$

وكما ارتفع هذا المعدل عن الواحد الصحيح دل ذلك على عدم كفاءة الاستثمار، أو ما يعني أن قطاع الزراعة قد استحوذ على استثمارات زراعية تفوق قيمة الناتج المحلي الزراعي المتولد عن تلك الاستثمارات.

وبدراسة الجدول رقم (3) خلال الفترة (1995-2013)، تبين أن معامل التوطن قد تراوح بين حد أدنى 0.13 عام 2012 وحد أقصى قدر بنحو 1.72 عام 2002 بنسبة انخفاض قدرت بنحو 92.67% مقارنة بعام 2002. بانحراف معياري قدر بنحو 0.37 ومتوسط قدر بنحو 0.45 خلال نفس الفترة المذكورة، ومن ثم تبين أن هذا المعدل كان أقل من الواحد الصحيح مما يدل على زيادة الناتج المحلي الزراعي المتولد من الاستثمارات الزراعية بنسبة أكبر من حجم تلك الاستثمارات الزراعية باستثناء عام 2002 حيث قدر ذلك المعامل بنحو 1.72 مما يدل على زيادة حجم الاستثمارات الزراعية بنسبة تفوق قيمة الناتج المحلي الزراعي المتولد عنها.

6- معامل التكتيف الرأسمالي Condensation Coefficient Capital

ويشير هذا المعيار إلى معرفة الاستخدام الكثيف لرأس المال أو العمالة مقارنة بحجم الاستثمارات، ويمكن الحصول على هذا المعيار بقسمة قيمة الاستثمارات على عدد العمال، وكلما زاد هذا المعدل عن الواحد الصحيح دل ذلك على الاستخدام المكثف لرأس المال، والعكس يدل على زيادة عدد العمال بنسبة أكبر من زيادة قيمة الاستثمارات، ومن ثم فإنه يمكن تقدير كل من:

- معامل التكتيف الرأسمالي الزراعي: ويمكن الحصول عليه بقسمة حجم الاستثمارات الزراعية على عدد العمال بالقطاع الزراعي، وقد تبين من دراسة الجدول رقم (3) خلال الفترة (1995-2013)، أنه تراوح بين حد أدنى 702.70 عام 1995 وحد أقصى قدر بنحو 1861.73 عام 2002 بنسبة زيادة قدرت بنحو 164.94% مقارنة بعام 1995. بانحراف معياري قدر بنحو 314.80 ومتوسط قدر بنحو 1271.39 خلال نفس الفترة المذكورة، ومن ثم فإن هذا المعدل أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على الاستخدام المكثف لرأس المال الزراعي مقارنة بعدد العمال في هذا القطاع، أو بمعنى آخر زيادة قيمة الاستثمارات الزراعية بنسبة أكبر من زيادة عدد العمال بالقطاع الزراعي بالرغم من رخص العمالة الزراعية، وقد يرجع ذلك لهجرة العمالة الزراعية إلى العمل بالقطاعات الاقتصادية الأخرى نظراً لارتفاع الدخل المكتسبة من تلك القطاعات مقارنة بالدخل المكتسبة من قطاع الزراعة.

- معامل التكتيف الرأسمالي الإجمالي: ويمكن الحصول عليه بقسمة حجم الاستثمارات الإجمالية على عدد العمال الكلي، وقد تبين من دراسة نفس الجدول السابق خلال نفس الفترة المذكورة، أنه تراوح بين حد أدنى 3000.08 عام 1995 وحد أقصى قدر بنحو 10466.53 عام 2012 بنسبة زيادة قدرت بنحو 248.88% مقارنة بعام 1995. بانحراف معياري قدر بنحو 2762.87 ومتوسط قدر بنحو 5320.66 خلال نفس الفترة المذكورة، وقد تبين أن هذا المعدل أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على الاستخدام المكثف لرأس المال الإجمالي مقارنة بعدد العمال الكلي، أو بمعنى آخر زيادة إجمالي حجم الاستثمارات بنسبة أكبر من زيادة عدد العمال الكلي.

المحور الثاني: أثر السياسات النقدية والمالية والتجارية على الاستثمار الزراعي المصري.

يتأثر الاستثمار الزراعي في مصر بمجموعة من العوامل التي تؤثر على قيمة هذه الاستثمارات، ومنها ما يلي كما يتضح من الشكل التخطيطي رقم (1):

أ- العوامل المرتبطة بالنظام السياسي والمؤسسي:

من المعروف أنه كلما تميز النظام السياسي بالديموقراطية والاستقرار السياسي والأمني، وكلما كانت البنية المؤسسية من الإداريين والمنظمين والإجراءات الواضحة البسيطة، بالإضافة إلى عدم وجود تعقيدات إدارية فإن ذلك يؤدي إلى كل من لامركزية إدارة الاستثمار وتطوير البنية المؤسسية للاستثمار من

خلال إعادة توزيع المهام والاختصاصات فيما بين تلك الأجهزة والهيئات بما يحد من التداخل فيما بينها، مع وجود شبكة معلومات لربط كافة الأجهزة والهيئات المحلية والخارجية ذات العلاقة بالأنشطة الاستثمارية مع بعضها البعض، ومن ثم تكون البنية جاذبة للاستثمارات بصفة عامة، والاستثمارات الزراعية بصفة خاصة.

ب- العوامل المرتبطة بالنظام القانوني والتشريعي:

من المتعارف عليه أن وضع نظام قانوني وتشريعي موحد وواضح وغير متضارب متضمنا الضمانات الكافية من عدم مصادرة أو تأميم ليكفل حرية انتقال رؤوس الأموال، ويعمل على توفير الضمانات والحوافز المختلفة للمستثمرين ووضوح في التعاملات المختلفة مع الدولة والأفراد من شأنه أن يؤدي إلى تشجيع وتوفير البيئة الاستثمارية الزراعية المناسبة والجيدة والجلابية للمستثمرين.

ج- العوامل المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية:

وهكذا فإنه كلما كانت تلك السياسات مرنة وواضحة وتتميز بالاستقرار والكفاءة والفاعلية وتتواءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار الزراعي، وتتمثل تلك السياسات في السياسات النقدية التي يجب أن تكون توسعية ومتوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي، والسياسات المالية كالنظام الضريبي المتبع من حوافز ضريبية والسعر والحبء الضريبي، وكذا السياسات التجارية كسياسة سعر الصرف ودرجة الانفتاح الاقتصادي التي يجب أن تكون تحررية وواقعية.

وقد تم حصر بعض المحددات الاقتصادية الممثلة لتلك السياسات التي يتوافر عنها بيانات كمية والتي يعتقد أن لها تأثير على حجم الاستثمارات الزراعية، وفيما يلي يمكن دراسة هذه المتغيرات من خلال بيانات الجدول (4):

1- السياسة النقدية: والتي تعرف بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي يقوم بها البنك المركزي للتأثير أو التحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن قياسها بما يلي:

أ- مدي توافر القاعدة النقدية: ويقاس بمعدل نمو عرض النقود، ويرمز لها بالرمز (س1) ويتوقع أن تكون الإشارة موجبة.

ب- مدي تقديم الحوافز الاستثمارية: ويقاس بسعر الفائدة على القروض الزراعية، ويرمز لها بالرمز (س2) ويتوقع أن تكون الإشارة سالبة.

ج- قوة الاقتصاد القومي: ويقاس بمعدل التضخم حيث كلما انخفض دل ذلك على جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار، ويرمز لها بالرمز (س3) ويتوقع أن تكون الإشارة سالبة.

2- السياسة المالية: والتي تعرف بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويمكن قياسها بما يلي:

أ- النظام الضريبي: ويقاس بالإيرادات الضريبية حيث كلما زادت الإيرادات الضريبية المتحصلة عليها للدولة كلما كان ذلك دافعا لزيادة الاستثمار الزراعي، والعكس صحيح، ويرمز لها بالرمز (س4) ويتوقع أن تكون الإشارة موجبة.

ب- الالتزامات المالية للدولة: وتقاس بالدين العام المحلي، حيث كلما زاد هذا الدين كلما انخفض الاستثمار والعكس صحيح، ويرمز لها بالرمز (س5) ويتوقع أن تكون الإشارة سالبة.

ج- المساهمات المالية للدولة: وتقاس بالاتفاق الاستثماري للحكومي أي الاتفاق على المشاريع الاستثمارية المختلفة كالبنية الأساسية اللازمة للاستثمار، أو إقامة المشروعات الاستثمارية التي من شأنها خدمة مشروعات استثمارية أكبر، حيث كلما زاد هذا الاتفاق كلما زاد الاستثمار والعكس صحيح، ويرمز لها بالرمز (س6) ويتوقع أن تكون الإشارة موجبة.

3- السياسة التجارية: ويمكن تعريفها بأنها مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم العائد من التعامل الدولي خلال فترة زمنية معينة ويمكن قياسها عن طريق:

أ- العلاقة بين الأسعار المحلية والعالمية: وتقاس بسعر الصرف، ويرمز لها بالرمز (س7) ويتوقع أن تكون الإشارة سالبة.

ب- العلاقات الاقتصادية الدولية: وتقاس بدرجة الإنفتاح الاقتصادي⁽¹⁾، وذلك لتوسيع الرقعة الجغرافية لبنيان الدولة الاقتصادي بالانفتاح على الأسواق العالمية، ويرمز لها بالرمز (سهم) ويتوقع أن تكون الإشارة موجبة.

وباستعراض بيانات الجدول (5)، لبيان العوامل المدروسة المتمثلة في السياسات النقدية والمالية والتجارية المقترحة والتي تؤثر على إجمالي الاستثمار الزراعي يتضح من استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في صورته الكاملة Full Model، تبين معنوية النموذج ككل، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 51% من التغيرات في الاستثمارات الزراعية إنما تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها المتغيرات الداخلة في النموذج، بينما تعزي 49% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أو أنها ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين منطوقية جميع تلك المحددات المدروسة وفقاً للمنطق الاقتصادي. وباستعراض بيانات نفس الجدول السابق، وذلك بتقدير النموذج باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد المراحل Step Wise للوصول إلى أكثر المتغيرات تأثيراً على استثمارات القطاع الزراعي بنفس الجدول تبين أن أكثر تلك المتغيرات كان سعر الفائدة على القروض الزراعية كمؤشر من مؤشرات السياسة النقدية، تلاه الدين العام المحلي، الاتفاق الاستثماري الحكومي كمؤشرين من مؤشرات السياسة المالية المدروسة، وقد تأكدت معنوية هذه الدالة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، كما يشير معامل التحديد إلى أن نحو 61% من التغيرات في الاستثمارات الزراعية إنما يعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها تلك المتغيرات، بينما تعزي 39% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أو أنها ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين منطوقية إشارات المتغيرات المدروسة وفقاً للمنطق الاقتصادي.

العوامل المؤثرة على الاستثمار الزراعي في مصر

العوامل المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية (النقدية - المالية - التجارية)	العوامل المرتبطة بالنظام القانوني	العوامل السياسية
ولا بد أن تكون تلك السياسات مرنة وواضحة وتتميز بالاستقرار والكفاءة والفاعلية وتتواءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية. 1- السياسة النقدية: ويمكن قياسها بما يلي: أ- مدي توافر القاعدة النقدية: ويقاس بمعدل نمو عرض النقود. ب- مدي تقديم الحوافز الاستثمارية: ويقاس بسعر الفائدة على القروض الزراعية. ج- قوة الاقتصاد القومي: ويقاس بمعدل التضخم. 2- السياسة المالية: ويمكن قياسها بما يلي: أ- النظام الضريبي: ويقاس بالإيرادات الضريبية. ب- الالتزامات المالية للدولة: وتقاس بالدين العام المحلي. ج- المساهمات المالية للدولة: وتقاس بالاتفاق الاستثماري الحكومي. 3- السياسة التجارية: ويمكن قياسها عن طريق: أ- العلاقة بين الأسعار المحلية والعالمية: وتقاس بسعر الصرف. ب- العلاقات الاقتصادية الدولية: وتقاس بدرجة الإنفتاح الاقتصادي.	نظام قانوني وتشريعي موحد وواضح وغير متضارب به من الضمانات الكافية (عدم مصادرة أو تأميم ليكفل حرية انتقال رؤوس الأموال، ويعمل على توفير الضمانات والحوافز المختلفة للمستثمرين ووضوح في التصاميم المختلفة مع الدولة.	نظام سياسي ديمقراطي - استقرار سياسي وأمني - نظام إداري ومنظمين- وبسيطا في الإجراءات وعدم وجود تعقيدات إدارية - تطوير البنية المؤسساتية للاستثمار وجود شبكة

الشكل التخطيطي رقم (1): يوضح العوامل المؤثرة على الاستثمار الزراعي في مصر
المصدر: من إعداد الباحث

(1) يمكن الحصول عليه بسملة إجمالي قيمة كل من الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (4) العوامل المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية (النقدية والمالية والتجارية) المحتمل تأثيرها على الاستثمارات الزراعية في مصر خلال الفترة (1995-2013).

البيان	السياسة النقدية			السياسة المالية			السياسة التجارية
	(س1) معدل عرض النقود (مليون جنيه)	(س2) سعر الفائدة على القروض الزراعية (%)	(س3) التضخم (%)	(س4) الدين العام المحلي (مليون جنيه)	(س5) الدين العام الإجمالي (مليون جنيه)	(س6) الإنفاق الحكومي (مليون جنيه)	(س7) سعر الصرف (جنيه/دولار)
1995	3.91	17	9.3	39605	95900	70050	3.4
1996	12.35	16	7.3	43108	105000	73882	3.39
1997	14.87	16	6.2	40060	114100	75598	3.39
1998	8.55	14	4.3	42450	125500	79352	3.39
1999	11.44	13	3.7	47422	136700	73371	3.4
2000	8.92	13	2.8	58208	147200	62032	3.41
2001	11.58	14	2.4	62120	164563	101834	3.67
2002	15.45	13	2.4	66612.3	194800	109069	4.31
2003	16.75	13	3.2	69083.8	221201	113764	5.03
2004	13.18	13	16.1	81579	252200	125497	6.19
2005	13.56	12	11.4	85412.5	292700	141949	6.02
2006	13.46	13	7.2	95374.5	349100	169790	5.75
2007	18.26	11	8.6	99456	387700	192100	5.71
2008	15.69	11	18.3	103537	426300	214410	5.51
2009	8.42	11	11.8	108126	495100	236720	5.53
2010	10.38	11	11.1	113024	502000	259030	5.52
2011	10.02	12	10.1	117125	536240	365990	5.86
2012	8.42	12.7	7.1	121035	572645	392198	6.1
2013	18.43	12.6	9.8	126359	623598	471010	7.01

المصدر: جمعت وصنفت بواسطة الباحث من وزارة التخطيط المصرية.

جدول رقم (5) عوامل السياسات النقدية والمالية والتجارية المقترحة المؤثرة على الاستثمار الزراعي في مصر خلال الفترة (1990-2011)

F	R ²	المعادلة	النموذج
3.29	0.51	$س١ = 24.20 + 0.06س١ - 1.26س٢ - 0.05س٣ + 0.0001س٤$ $N.S(0.74) \quad N.S(0.42-) \quad ** (3.14-) \quad N.S(0.61) \quad ** (3.74)$	Full Model
10.52	0.61	$س١ = 29.27 - 1.45س٢ - 0.00003س٣ + 0.00003س٤ + 0.00003س٥$ $** (2.89) \quad ** (3.47-) \quad ** (5.34-) \quad ** (6.85)$	Step Wise

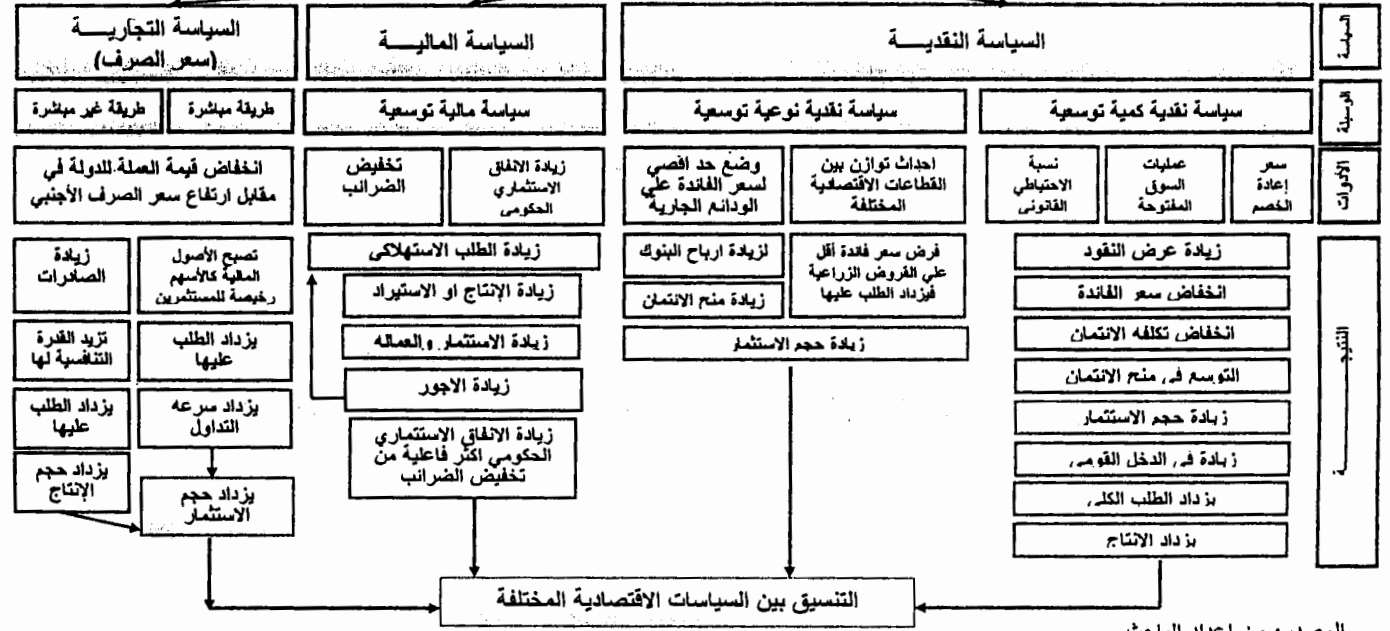
حيث س١ = القيمة التقديرية لقيمة الاستثمار الزراعي في السنة هـ.

(السياسة النقدية) تتمثل في س١ = معدل نمو عرض النقود، س٢ = سعر الفائدة على القروض الزراعية، س٣ = معدل التضخم، (السياسة المالية) تتمثل في س٤ = الإيرادات الضريبية، س٥ = الدين العام المحلي، س٦ = الإنفاق الحكومي، (السياسة التجارية) تتمثل في س٧ = سعر الصرف، س٨ = درجة الانفتاح الاقتصادي. R² = معامل التحديد المعامل، F = قيمة F المحسوبة.

N.S: غير معنوي، (*) معنوية عند مستوى معنوية 0.01، (**) معنوية عند مستوى معنوية 0.05.

القيم بين الأقواس أسفل معاملات الإحدار تمثل قيمة (ت) المحسوبة. المصدر :- نتائج تحليل بيانات الجدول (4).

الشكل التخطيطي رقم (٢): السياسات النقدية والمالية والتجارية المقترحة للنهوض بالاستثمار الزراعي في مصر
 السياسات النقدية والمالية والتجارية المقترحة للنهوض بالاستثمار الزراعي المصري.



المصدر: من إعداد الباحث

المصدر الثالث: السياسات النقدية والمالية والتجارية المقترحة للنهوض بالاستثمار الزراعي المصري.

ومن العرض السابق لنتائج البحث، حيث تبين ضعف الاستثمارات الزراعية مقارنة بإجمالي الاستثمارات القومية أو الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع الاستراتيجي وقدرته على إمداد باقي القطاعات الاقتصادية باحتياجاتها من المواد الخام اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة، في الوقت الذي يتبين فيه ارتفاع وتحسن الكفاءة الاقتصادية للاستثمارات في القطاع الزراعي، بالإضافة إلى ما تبين من زيادة تأثير بعض السياسات الاقتصادية الكلية كالسياسة النقدية والمالية والتجارية على الاستثمار في القطاع الزراعي، وذلك بدراسة المؤشرات الخاصة بتلك السياسات مما يتطلب معه العمل على إعادة النظر في كيفية النهوض بالاستثمارات الزراعية المصرية من خلال رؤية شاملة ومتكاملة تراعي التنسيق المتكامل فيما بينها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة وذلك كما يوضحه الشكل للتخطيطي رقم (2)، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

أ- السياسة النقدية: تؤثر تلك السياسة بأدواتها المختلفة بشكل مباشر على النقود المتوافرة لدى البنوك التجارية، إذ تؤثر أسعار الفائدة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل تلك البنوك للأفراد والمؤسسات مما يولد تأثيراً في الحجم الكلي للإنفاق الاستثماري على إنتاج السلع والخدمات وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات.

ومن ثم لا بد من تفعيل دور تلك السياسات النقدية عن طريق اتباع سياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود بما يؤدي لخفض سعر الفائدة على القروض الزراعية ومن ثم انخفاض تكلفة الائتمان، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات الزراعية ولكن بالمقدر الذي يضمن رفع حجم الاستثمار لانعاش الاقتصاد القومي، حيث يزداد الطلب الكلي والإنتاج نتيجة الزيادة في الطلب على السلع والخدمات ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب يمنع زيادة معدل التضخم. وتنقسم السياسات النقدية إلى نوعين سياسات نقدية كمية وسياسات نقدية نوعية، وتتم أدوات السياسة النقدية الكمية فيما يلي:

1- سعر إعادة الخصم: وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم مبالغها من أوراق تجارية حيث تلجأ تلك البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي بهدف زيادة قدرتها على منح الائتمان أو تقديم مبالغها من أوراق تجارية بهدف خصمها لدى البنك المركزي وحصولها على السيولة النقدية اللازمة التي تمكنها من زيادة حجم الائتمان المقدم لعملائها. وعادة ما يكون سعر إعادة الخصم أقل من سعر الفائدة السائد في السوق أو قريباً منه، وذلك في حالة السياسة النقدية التوسعية، الأمر الذي يزيد من حجم الاستثمارات نظراً لانخفاض سعر الفائدة الناتجة عن زيادة حجم الائتمان.

2- عمليات السوق المفتوحة: وهو ما يعني قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية التجارية في الأسواق المالية بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير على مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

وفي حالة اتباع السياسة النقدية التوسعية يقوم البنك المركزي بشراء السندات ليضخ نقوداً في السوق مما يزيد من القاعدة النقدية والقدرة على منح الائتمان فيزيد حجم الاستثمار. وتمتاز الأوراق المالية التي تصدرها البنوك التجارية بانخفاض أسعار الاكتتاب فيها وارتفاع أسعار الفائدة عليها مما يؤدي لارتفاع أسعار الفائدة السائدة في السوق وبالتالي انخفاض حجم الطلب الكلي على النقود والتأثير على حجم نشاط المشروعات والذي ينعكس بدوره في صورة انخفاض الإنفاق الكلي وحجم الطلب الفعلي.

ولكن في نفس الوقت على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة تلجأ المشروعات الاستثمارية إلى الحصول على القروض من البنوك التجارية نظراً لارتفاع أرباح تلك المشروعات في البلدان النامية مما يزيد من حصول البنوك التجارية على الائتمان اللازم لتلبية احتياجات عملائها بغض النظر عن الارتفاع في سعر الفائدة، وذلك نظراً لارتفاع الكفاءة الحدية لرأس المال في هذا القطاع.

3- سياسة نسبة الاحتياطي القانوني: وهو تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية من البنك المركزي كنسبة احتياطية قانونية قابلة للتعديل بالزيادة أو النقص بحسب الظروف الاقتصادية بهدف الزيادة أو الحد من قدرة تلك البنوك على خلق الائتمان ومنح القروض لعملائها برفع أو خفض نسبة الاحتياطي، ومن ثم فإن انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية لدى البنك المركزي إلى الحد الذي يحقق الاستقرار النقدي ويعني هذا زيادة القدرة على منح الائتمان من البنوك التجارية مما يزيد من حجم الاستثمارات الزراعية نظراً للتوسع في منح الائتمان اللازم لتلك الاستثمارات.

وأما عن السياسة النقدية النوعية فإن أدواتها تكمن في:

- 1- وضع حد أقصى لسعر الفائدة على الودائع الجارية لزيادة أرباح البنوك التجارية مما يزيد من مقدرتها على منح الائتمان، الأمر الذي يزيد من زيادة حجم الاستثمار.
 - 2- إحداث توازن بين القطاعات المختلفة حيث يتم فرض أسعار فائدة أقل على قطاع الزراعة مما يزيد من الطلب على القروض الأمر الذي يزيد من حجم الاستثمارات في هذا القطاع.
 - ب- السياسة المالية: ويمكن العمل من خلال تلك السياسة على زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي على الاستثمارات المختلفة أو تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الطلب والاستهلاك وزيادة الإنتاج في نفس الوقت الذي بدوره يؤدي لزيادة الاستثمار والعمالة والأجور، ويجب ملاحظة أن زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي أكثر فاعلية من تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الانفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.
 - ج- السياسة التجارية: وتتمثل في سعر الصرف الأجنبي، حيث يؤثر انخفاض قيمة العملة لدولة ما نتيجة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي إما بطريقة مباشرة تتمثل في أن تصبح الأصول المالية كالأسهم رخيصة للمستثمرين فيزداد الطلب عليها ويزداد سرعة التداول فيزيد حجم الاستثمارات، كما أنها تؤثر بطريقة غير مباشرة تتمثل في زيادة الصادرات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات فيزداد الطلب عليها ويزيد حجم الإنتاج ويزيد معه حجم الاستثمارات.
- وهنا تجب الإشارة إلى ضرورة وأهمية التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية سواء النقدية والمالية والتجارية لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة من خلال التفاوض بين البنك المركزي والحكومة على اعتبار أن كل منها يتكامل مع الآخر وليس على اعتبار أن كل منها يتمتع باستقلاله عن الآخر.

هذا ومن العرض السابق لنتائج البحث، وفي ضوء البرنامج المقترح للنهوض بالاستثمار الزراعي المصري من خلال السياسات النقدية والمالية والتجارية، يوصي البحث بما يلي:

- 1- زيادة الاستثمارات الزراعية في القطاع الزراعي نظرا لارتفاع الكفاءة الاقتصادية لتلك الاستثمارات.
- 2- تفعيل دور السياسات النقدية باتباع سياسة نقدية توسعية الكمية والنوعية بأدواتها المختلفة لزيادة عرض النقود مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الائتمان، ومن ثم زيادة حجم الاستثمارات الزراعية مع ملاحظة أن ذلك يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة معدل التضخم.
- 3- تفعيل دور السياسة المالية وذلك من خلال العمل على زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي بجوانبه المختلفة أو تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة كل من الطلب والاستهلاك والإنتاج والأجور.
- 4- تفعيل دور السياسة التجارية وهي متمثلة في سعر الصرف الأجنبي، حيث يؤثر انخفاض قيمة العملة لدولة ما بطريقة مباشرة تتمثل في أن تصبح الأصول المالية كالأسهم رخيصة للمستثمرين ومن ثم تزيد الاستثمارات، كما أنها تؤثر بطريقة غير مباشرة تتمثل في زيادة الصادرات الأمر الذي يؤدي لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات.
- 5- ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة.

المراجع

- أسماء اسماعيل عيد(د)، جيهان عبد المعز محمد(د)، محددات وممكنات الاستثمار الزراعي في ظل اتفاقية الجات، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (21)، العدد (3)، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، سبتمبر 2011.
- اماني علي محمد سليمان(د)، خالد فرغلي سالم(د)، دراسة اقتصادية للاستثمارات في ظل سياسة التحرر الاقتصادي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (14)، العدد (1)، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، مارس 2004.
- جمال محمد صيام(د)، وآخرون، دراسة الآثار الاقتصادية للاستثمار الزراعي على مؤشرات الزراعة المصرية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي غير المقيد، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (21)، العدد (3)، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، سبتمبر 2011.
- سامي حاتم(د)، اقتصاديات البنود والبنوك، دار الاسراء للطباعة، الطبعة الأولى، 2003.

Abd El-dayem, M.A.

سمية مصطفى اسماعيل(د)، أثر سياسة التكيف الهيكلي على الاستثمارات مع التركيز على القطاع الزراعي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (14)، العدد (1)، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، مارس 2004.

سهير معتوق(د)، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1989. سوزان مصطفى أحمد(د)، دراسة اقتصادية للعائد على الاستثمار في القطاع الزراعي مقارنا ببقاى القطاعات الاقتصادية الأخرى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (20)، العدد (4)،

الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، ديسمبر 2010. ماجدة شلبي(د)، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مصر المعاصرة، العدد (510)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، إبريل 2013.

الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط المصرية www.mop.gov.eg

ECONOMIC ANALYSIS OF AGRICULTURAL INVESTMENT IN THE LIGHT OF THE MONETARY AND FISCAL AND TRADE POLICIES IN EGYPT

Abd El-dayem, M.A.

Agric, Economic Dept, fac. Of Agric. Mans. Univ.

ABSTRACT

Investment is one of economic development determinants of where he works to narrow the gap between production and consumption, and increase the export capacity of many goods and services in all national sectors of the economy, agricultural investment and is considered a national investment patterns, where he works on the optimal utilization of economic resources available in the agricultural sector.

Determined by the investment range of macro-economic policies, which is the monetary, financial and trade policy, which constitute the political, legal, economic, or what is known in the investment environment, which can be either repulsive or attractive to investors frame resolutions, The importance of this research in the development of a proposed program for those monetary and fiscal and trade policies to improve the investment environment agricultural.

The most research problem in the weak macro-economic policies represented in the monetary, financial and trade policies, which controls the size of the agricultural investments, where there was a decrease national agricultural investment size for the size of GDP by about 14.40%, 0.50% Ali did not exceed the arrangement in 2013, also turned out decline in agricultural investment size for the total investment volume by no more than 3.47% during the same year, which means that the weakness of agricultural investment and the inability to achieve a comprehensive and continuous development path.

The objective of this research to the Egyptian agricultural investment study in the light of the monetary and fiscal and trade policies during the period (1995-2013), and through the three axes, namely:

The first item: the status quo for agricultural investment in the light of the Egyptian monetary and fiscal and trade policies, through the study of each of the different investment relations, and economic criteria for judging the efficiency of agricultural investments.

The second item: the impact of monetary and fiscal and trade policies on agricultural investment Egyptian, through the study of some specific policy indicators.

The Third item: monetary, financial and trade policies proposed for the advancement of agricultural investment Egyptian.

It was clear from the research findings weak agricultural investment ratio compared to the total each of the national investment and GDP in spite of the economic importance of this strategic sector, as demonstrated by the investment in the agricultural sector efficiency as a result of improved economic efficiency of these investments, and it turned out to increase agricultural investment size larger percentage of the increase in the number Workers in the agricultural sector due to the migration of those workers to other sectors due to rising incomes gained from these sectors compared to the agriculture sector.

Agricultural investment affected in Egypt also show a range of factors that affect the size of this investment like the factors associated with the political and institutional system, and factors associated with the legal system and the legislative, and the factors associated with the macro-economic policy, a monetary policy through the money supply growth rate, the interest rate on agricultural loans, and the rate of inflation as well as fiscal policy through tax revenue, local and public debt, and the investment expenditure of government on different investment projects, as well as trade policy through the exchange rate, and the degree of economic openness, it has been found that most of those variables, the interest rate on the price of agricultural loans as an indicator of indicators monetary policy, followed by the domestic public debt, government spending, investment studied as indicators of fiscal policy indicators, have been confirmed this function is statistically significant. As it turns out logical variables studied signals according to the economic logic.

According to research findings through research recommends the proposal for the advancement of agricultural investment in the light of the Egyptian monetary and fiscal and trade policies, including the following:

1. Increase agricultural investments in the agricultural sector due to the high economic efficiency of these investments.
2. Activating the role of monetary policy following the expansive quantitative or qualitative, including monetary policy Baduathma to increase agricultural investments.
3. activating the role of fiscal policy by working to increase investment spending various aspects of government or tax cuts, leading to increased agricultural investment.
4. activating the role represented in the foreign exchange rate and trade policy, in a direct way is to become financial assets such as stocks cheap for investors or indirectly, is an increase in exports which leads to increase the competitiveness of products, leading to increased investment.
5. The need for coordination between the three macro-economic policies to achieve general economic goals of the state.